مجلة التربوي

مجلة علمية محكمة تصدر عن

كلية التربية الخمس

جامعة المرقب

العدد السابع

يوليو 2015م

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

د/ صالح حسين الأخضر

أعضاء هيئة التحرير

د . ميلود عمار النفر

د . عبد الله محمد الجعكي

د . مفتاح محمد الشكري

د . خالد محمد التركي

استشارات فنية وتصميم الغلاف: أ. حسين ميلاد أبو شعالة

المجلة ترحب بما يرد عليها من أبحاث وعلى استعداد لنشرها بعد التحكيم .
المجلة تحترم كل الاحترام آراء المحكمين وتعمل بمقتضاها .
كافة الآراء والأفكار المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ولا تتحمل المجلة تبعاتها .
يتحمل الباحث مسؤولية الأمانة العلمية وهو المسؤول عما ينشر له .
البحوث المقدمة للنشر لا ترد لأصحابها نشرت أو لم تنشر .
حقوق الطبع محفوظة للكلية .

بحوث العدد

- أثر الثقافة في تصوير المرأة بالبقرة الوحشية في الشعر الجاهلي.
- إعداد الأستاذ الجامعي وتأهيله.
- الاكتئاب النفسي "الأسباب– الأعراض– أساليب العلاج"
- جهود المالكية في تخريج الفروع على الأصول.
- تقويم المرشد التربوي لمظاهر السلوك المدرسي.
- الحركة التشكيلية المعاصرة في ليبيا.
- تلوث البيئة البحرية في مدينة الخمس.
- سلوك المدرب الرياضي في الإعداد الدافعي قبل المباريات في كرة السلة.
- السلاسل الزمنية: نموذج لاسترجاع المعلومات.
- اتجاهات مدرسات ومدرسي المواد المختلفة نحو التربية البدنية تبعاً لحجم الممارسة الرياضية".
- الصرف الصحي المنزلي. طرقه وأساليبه "دراسة تطبيقية على منطقة الخمس".
- تجربة التشرد "التهجير القسري" وتأثيره على الأسر والأطفال في ليبيا.
- تاريخ الجالية الإيطالية في ليبيا ونشاطها الاقتصادي.
- "الشاذ والقليل" معناهما ونماذج منهما في بعض اللغات.

- نمط التسويف الأكاديمي وأسبابه لدى طلاب الدراسات العليا بجامعة المرقب.
- مسائل صرفية اتبع فيها ابن مالك مذهب سيبويه.
- آراء النحاة في "لا سيما"
- آثار الاستعمار الأوربي على أفريقيا .
- Teaching Large Classes
- Mixed; Axisymmetric and Non- axisymmetric Field Generation
- Writing an Argument
- Perceptions and Preferences of ESL Students Regarding the Effectiveness of Corrective Feedback in Libyan Secondary Schools
- nthesis of ZnS nanocombs-like by thermal evaporation method

الافتتاحية

غنيٌّ عن البيان ما للجامعات من مسئولية في صنع المستقبل، الذي لا يتحقق إلاّ بالبحث في المشكلات الاجتماعية والتربوية التي تواجه المجتمع ومعرفة أسبابها، وإيجاد الحلول العلمية لها، والباحثون مطالبون اليوم أكثر من أيّ وقت مضى بالتصدي لتلك المشكلات وتسخير العلم لخدمة المجتمع، ويتطلب تحقيق هذا الهدف النزاهة من الباحثين وبذل الكثير من الجهد في سبيل الوصول إلى حقيقة تلك المشكلات.

والعقل البشري هو أهم أداة من أدوات البحث العلمي، وللوثوق به فإنه يحتاج إلى التدريب والإلمام بالمهارات الأساسية التي تجنب الباحثين الوقوع في الخطأ، ومع إيماننا بعدم وجود منهج علمي جامد ذي خطوات محددة تلزم كل الباحثين بتتبعها بنفس الترتيب، إلاّ أن على الباحثين في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة الإلمام بالمبادئ الأساسية للبحث العلمي.

والبحوث التي يتضمنها هذا العدد ما هي إلاّ نقطة في بحر من البحوث التي تعنى بالمشكلات التربوية، وكلنا أمل في أن تكون علمية في منهجيتها، دقيقة في نتائجها، مرشدة لتحقيق الإفادة العلمية في مجالات التطبيق والعمل من أجل حل المشكلات التي تكابد مجتمعنا، ومواكبة المعرفة العلمية المعاصرة للحاق بالجديد في عالم سريع التغير دائب التقدم.

هيئة التحرير

د. علي محمد علي ناجي
كلية العلوم الشرعية – مسلاتة/ الجامعة الأسمرية

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.
وبعد،،،

فقد اطَّلعتُ على كتاب شرح التسهيل لابن مالك غير مرَّة، ووقفتُ على الأهميَّة التي أولاها لكتاب سيبويه، معتمداً عليه في تأصيل كثير من المسائل الصرفية، متَّخذاً من نصوصه أدلَّةً على صحَّة ما اختاره وما ذهب إليه من آراء، راداً بها أقوال النحويين الذين سبقوه إذا لم يكن راضياً عنها، وقد رأيت . إتماماً للفائدة[1] . أن أسوق أمثلة على ذلك، لعلَّها تكون حافزاً للباحثين على أن يدرسوا المسائل الصرفيَّة في كتاب شرح التسهيل، وقد قسَّمتها إلى أربعة مطالب، سائلاً الله أنْ ينفعَ بها.

المطلبُ الأوَّلُ/ القول في جمع الثلاثي المعوض من لامه أو فائه هاء التأنيث:

ذكر ابن مالك أنَّ من شروط جمع الاسم جمعاً مذكَّراً سالماً خلوَّه من تاء التأنيث، نحو طلحة فإنَّه لا يُجمع هذا الجمع، فلا يُقال: طلحون[2]، إلاَّ إذا كانت التاء عوضاً من فاء كلمة ثلاثيَّة، نحو: عِدَة، أو كانت عوضاً من لامها ولم تُكسَّرْ نحو: ثُبَة، ورُبَة مخفَّفاً وسمَّيتَ بإحداها رجلاً فإنَّه يجوز جمعها بالواو والنون، وبالألف والتاء،

[1] كتب الباحث أطروحة الدكتوراه بعنوان: أثر سيبويه في شرح التسهيل لابن مالك، واقتصرت على المسائل النحوية.

[2] إلاَّ عند الكوفيين وابن كيسان فإنَّهم يجيزون ذلك. انظر رأيهم في: الإنصاف: 40/1 .

فتقول: جاء عِدون، وثُبُون، وربُون، ورأيت عِدِين وثُبِين وربين، وجاءت عِدات وثُبات وربات[1].

ثمَّ نسب هذا الرَّأي لابن السَّراج، منبِّها إلى أنَّه أخذه من سيبويه. وابن السَّراج اعتمد اعتماداً تامّاً على نصِّ سيبويه في هذه المسألة، حيث قال في باب: جمع الرجال والنِّساء: "قال سيبويه: ... ولو سمَّيْتَ رجلاً أو امرأةً بِسَنَةٍ لكنت بالخيار، إنْ شئت قلت: سنونَ، وإنْ شئتَ قلتَ: سنواتٌ، وكذلك ثُبَةٌ، تقول: ثُباتٌ، وثُبُون، لا تُجاوز جمعهم الذي كان عليه، وشِيَةٌ وظُبَة: شِيات، وظُباتٌ لأنَّهم لم يُجاوزوا هذا، وكان اسماً قبل أنْ يُسمَّى به"[2].

ونصُّ ابن السَّراج لا يبتعد كثيراً عمَّا ذكره سيبويه، والاختلاف بينهما قد يكون في اختلاف نسخ الكتاب، فالنصُّ في النسخة التي بين يديَّ: "ولو سمَّيْتَ رجلاً أو امرأةً بسنة لكنت بالخيار، إنْ شئتَ قلت: سنواتٌ، وإن شئتَ قلت: سِنونَ، لا تعدوا جمعهم إيَّاها قبل ذلك، لأنَّها ثمَّ اسمٌ غير وصف كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسم قد كُفِيْتَ جمعَه. ولو سمَّيْتَه ثُبَةً لم تجاوز أيضاً جمعهم إيَّاها قبل ذلك ثُباتٌ وثُبون، ولو سمَّيتَه بشِيَةٍ أو ظُبَةٍ لم تُجاوزْ شِياتٍ وظُباتٍ؛ لأنَّ هذا اسم لم تجمعْه العرب إلاَّ هكذا"[3].

وذهب بعض النُّحاة إلى أنَّ في جمع (ثُبة) بالواو والنون تعويض من المحذوف، قال ابن سيده: "... وفي ثُبة: ثُبون، وهذا كثير جدّاً، والجمع بالواو والنون له مزية على غيره من الجموع، فجُعِل عوضاً من المحذوف"[4]. وهو يشير بذلك إلى أنَّ أصل "ثُبة" ثبو، فحذفت لامها وعوض عنها بالتاء.

---

[1] انظر: شرح التسهيل: 77/1 .

[2] الأصول في النحو: 421/2 .

[3] الكتاب: 3/ 399، 400 .

[4] كتاب العدد في اللغة: ص30 .

واختلف النُّحاة في المحذوف، فمنهم من رأى أنَّه عين الكلمة، والأصل عندهم (ثوب)، ومنهم من رأى أنَّ المحذوف لامُ الكلمة، والأصل (ثبو)، وقد أقرَّ الزجَّاج الأصلين، وفرَّق بين معنييهما فقال: "الثُّبات الجماعات المتفرِّقة، واحدها ثُبة ... قال سيبويه: ثُبة تُجمع ثُبونَ وثُبينَ، في الرفع والنصب والجرِّ، وإنَّما جُمعت بالواو والنون ... لأنَّ الواو والنونَ جُعِلتا عوضاً من حذف آخر الكلمة، وثُبة التي هي الجماعة محذوف آخرها، تُصَغَّر ثُبَيَّة. وثُبة الحوض وسطه حيث يثوب الماء إليه، تُصَغَّرُ ثويبة؛ لأنَّ هذا محذوفة منه عين الفعل"[1].

ووافق الجوهريُّ الزجَّاجَ عندما تحدَّث عن المواضع التي تزاد فيها الهاء فقال: "وقد تكون الهاء عوضاً من الواو الذاهبة من فاء الفعل، نحو: عِدَة وصِفة، وقد تكون عوضاً من الواو والياء الذاهبة من عين الفعل، نحو: ثُبَة الحوض، أصله من ثاب الماء يثوب ثوباً"[2].

ورأى ابن جنِّي عدم جواز كون المحذوف فاء الكلمة أو عينها، فقال: "والقول في ظُبة أيضاً كالقول في ثُبة، ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاءً ولا عيناً"[3] وهو الصحيح. وذهب الصبَّان إلى أنَّ المحذوف لامُ الكلمة، وأنَّه الواو لا الياء؛ معلِّلاً ذلك بأنَّ ما حذف من اللامات أكثره واو[4]. وأما أبو حيَّان فذهب إلى أنَّ ما جمع من باب ثُبة وسنة بالواو والنون ليس قياساً، بل يُقتصر فيه على ما سمع من كلام العرب، أمّا عِدَةٌ فلا تجمع بالواو والنون لعدم سماع ذلك من العرب، ولا يجوز إلحاقها بما عوِّض

---

[1] معاني القرآن وإعرابه: 75/2 .

[2] الصحاح: مادة "هاء" 410/7 .

[3] سر صناعة الإعراب: 603/2 .

[4] حاشية الصبَّان: 127/1 .

من لامه الهاء وجمع قبل التسمية به بالواو والنون مثل ثُبة[1]. وهو مخالف لرأي سيبويه في (عدة)، حيث أجاز جمعَها على "عِدون" إذا صارت اسماً كقولك: لِدُونَ[2].

واعترض أبو حيَّان على ذلك بأنَّ المبرد يرى شذوذ (لِدون) فلا يقاس عليه غيره، فلا يقال في (عِدة) (عدون)، بل (عِدات)[3]. وقد حاولت الوقوف على قول المبرد فلم أجده. أمَّا الدماميني فقد وضع لـ(عِدَة، وثُبَة) قيوداً حتى تُجمع بالواو والنون، أحدها: أن تكون التاء عوضاً، فإن لم تكن كذلك لم يُجمعْ ما هي فيه هذا الجمع.

الثاني: كون اللام صحيحة، فإذا كانت حرفَ علَّة لم يجمعْ ما هي فيه بالواو والنون[4].

الثالث: كون الكلمة لا تكسير لها قبل العلمية، نحو عِدة وثُبة، فإذا كسِّرت قبل العلمية نحو شفة وشفاه، فلا تجمع بالواو والنون[5]. وهذا لم يأت فيه بجديد . كما قال الدِّلائيُّ . إلاَّ دعواه صحة لام (ثبة)، معتمداً على ما صرَّح به ابن سيدة من أنَّها صحيحة اللام معتلة العين، فهي عنده من ثاب يثوب[6]، وقد وصفه الدِّلائيُّ بأنَّه واهم فيما ذهب إليه، وعلى ما ذهب إليه الجوهريُّ من أنَّ الثبة وسط الحوض الذي يثوب إليه الماء، فأصله من ثاب يثوب وردَّه الدِّلائيُّ بأنَّ في كلامه تردُّداً، فقد أورد اللفظة في باب معتلِّ اللام، وبأنَّ الفيروزآبادي قد جزم بعكسه، وهو الصحيح عند النحويين، خلاف

---

[1] انظر: التذييل والتكميل: 304/1، 305 .

[2] انظر: الكتاب: 401/3 .

[3] انظر: التذييل والتكميل: 306/1 .

[4] وهذا مخالف لما عليه أكثر النحاة.

[5] انظر: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: 231/1، 232.

[6] هذا الرأي في خطبة كتاب المخصص، وهو خلاف ما ذكره في كتاب العدد، وقد سبق أن نقلت منه ما يفيد أنَّه يرى حذف لام "ثُبة" لا عينها.

الزجاج[1].

وسيبويه أقدم من أشار إلى أنَّها من باب (ثبو)، حيث قسَّم بنات الحرفين عند جمعها بالألف والتاء على قسمين: الأول: ما يردُّ إليه المحذوف من آخره، مثل: سَنَوات، وعِضَوات، والثاني: ما لم يُردَّ إليه المحذوف من آخره مثل ثُبات[2].

وذهب الفارسيُّ إلى أنَّ حذف اللام من (ثبة) هو الوجه، وأنَّه هو الأكثر، وأنَّ حذف العين قليل، والحمل على الكثير أولى وأقرب إلى الصواب من الحمل على النادر[3]، وجعل الورَّاق جمع (ثُبة) بالواو والنون عوضاً من المحذوف، فقال: "وأكثر الأسماء النواقص المؤنَّثة يُجمع بالواو والنون، نحو: ثُبة وثُبُون، وقُلة وقلون، وجعلوا الجمع بالواو والنون عوضاً من النقص الذي دخلها"[4]. وقول الفارسيُّ هو المختار عندي والأصح؛ لكثرته.

المطلبُ الثَّاني

القول في جمع الاسم الثلاثي المؤنث بالهاء والمجرد منها بالألف والتاء:

فصَّل ابن مالك القول في حكم الاسم الثلاثي المؤنَّث إذا جُمِعَ بألف وتاء بالنسبة إلى إتباع عينه لفائه وعدمه، وملخَّص ما ذكره في هذا الشأن:

– الاسم المؤنَّث بالهاء، مثل: (تَمْرة) بفتح فسكون، و (غُرْفة) بضمٍّ فسكون و(كِسْرة) بكسر فسكون، عند جمعه بالألف والتاء تَتْبَعُ عينُه فاءَه في الحركة فتقول في جمع (تَمْرة) تَمَرات، وفي جمع (غُرْفة) غُرُفات، وفي جمع (كِسْرة) كِسِرات.

---

[1] انظر: نتائج التحصيل: 410/1، 411 .

[2] انظر: الكتاب: 598/3، والمساعد على تسهيل الفوائد: 56/1.

[3] انظر: البغداديَّات: ص531 .

[4] علل النحو: ص682 .

– يجوز في مضموم الفاء نحو (غُرْفة) ـ إضافة إلى الإتباع . فتحُ العين (غُرَفات)، وتسكينُها (غُرْفات). كما يجوز في مكسور الفاء نحو: (كِسْرة) ـ إضافة إلى الإتباع . فتحُ العين (كِسَرات)، وتسكينُها (كِسْرات)، فيكون في كلٍّ واحد منهما ثلاثة أوجه.

أمّا مفتوح الفاء مثل (تَمْرة) فسكت ابن مالك عن ذكر عدم الإتباع فيه، وفي ذلك دليل على لزومه، فلا يجوز غيره إلاَّ إذا اعتلَّت لام الاسم مثل: (ظَبْية) و(شَرْية)، فيجوز تسكين عينه في الجمع، فتقول: (ظَبْيات) و (شَرْيات)، واللغة المشهورة بفتح العين، ونسب هذا إلى ابن جنِّي[1]. ويجوز . أيضاً . العدول عن الفتح إلى السكون لشبه الصفة، مثل: أهْل وأهْلات، وأهَلات بالفتح أشهر، واستدلَّ عليه بقول الشَّاعر[2]:

وَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ إذَا وَلَجُوا بِاللَيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

وهو من شواهد سيبويه[3].

– ويجوز تسكين عين (فَعْلات) جمع (فَعْلة)، مثل: (حَسْرات) جمع (حَسْرة) تشبيهاً بجمع (فَعْلة) صفة، لأنَّ المصدر قد يوصف به، ونسب لابن جنِّي[4] القولَ بأنَّ (ظَبْيات) أسهلُ من (رَفْضات)؛ لاعتلال لام الأولى، و(رَفْضات) أسهلُ من (تَمَرات)؛ لأنَّ المصدر يشبه الصفة، وبناءً عليه فإنَّ قولهم: امرأة كلبةٌ يجمع على (كَلَبات) على

---

[1] انظر رأي ابن جنِّي في: المحتسب: 171/2، 172 .

[2] من الطويل، للمخبل السعدي في: الكتاب: 600/3، والخزانة: 96/8 . 98، وشرح المفصل للخوارزمي: 347/2، وغير منسوب في: شرح المفصل لابن يعيش: 31/5.

[3] انظر: الكتاب: 600/3 .

[4] قال ابن جني: "وروينا عن أبي زيد أيضاً عنهم: شَرْية وشَرْيات وهو الحنظل، والتسكين عندي في هذا أسوغ منه في نحو: رفْضات ووغْرات، من قِبَل أنَّ قبْل الألف ياء متحركة مفتوحاً ما قبلها، وهذا شرط اعتلالها بانقلابها ألفاً ..." المحتسب: 56/1 .

الأصل، ويُجمع على (كَلْبات) بالسكون باعتبار الوصف العارض.

ولا يجوز العدول عن (فَعَلات) بفتح العين سوى ما ذكر إلاَّ في ضرورة، ووصفها ابن مالك بأنَّها من أسهل الضَّرورات؛ لأنَّ العين المفتوحة قد تسكن وإنْ لم تكن في جمع ولا ساكنة في الأصل، فسكونها إذا كانت في جمع وكانت ساكنة في الأصل أولى، ثمَّ استدلَّ على كونها غير جمع وغير ساكنة في الأصل بقول الشاعر[1]:

وَعَرْبَةُ أَرْضٌ لاَ يُحِلُّ حَرَامَها مِنَ النَّاسِ إلاَّ اللوْذَعِيُّ الحُلاحِلُ

أراد: (عَرَبة) بفتح الراء.

– نسب ابن مالك إلى يونس[2] أنَّه جمع (جِرْوة) على (جِرِوات) بكسر الراء وحكم على رأيه بأنَّه في غاية الشذوذ.

– أكثر النَّحويين يظنُّون أنَّ جَمْعَ (لَجْبة) على (لَجَبات) بفتح الجيم شاذٌّ؛ لأنَّ (فَعْلة) لا تُجمع على (فعَلات) بل على (فَعْلات) وليس كذلك، لأنَّ في (لَجْبة) أربعَ لغات[3]:

(لَجَبة) بفتح اللام والجيم، و (لَجْبة) بفتح فسكون، و(لِجْبة) بكسر فسكون، و(لُجْبة) بضمٍّ فسكون، وعليه فإنَّ فتح الجيم في الإفراد ثابت، واعتقد بعض النحاة أنَّ

---

[1] من الطويل، منسوب لأبي طالب بن عبد المطلب عمِّ النبي صلى الله عليه وسلم في: معجم البلدان لياقوت الحموي: 97/4، وغير منسوب في: لسان العرب: 2864/4. قال الفيروزابادي: "والعَرَبَةُ محركة... وناحية قرب المدينة، وأقامت قريش بعربة فنُسبَتِ العرب إليها، وهي باحة العرب، وباحة دار أبي الفصاحة إسماعيل عليه السلام، واضطرَّ الشاعر إلى تسكين رائها" القاموس المحيط: 113/1.

[2] انظر رأي يونس في: توضيح المقاصد للمرادي: 1374/3، وهمع الهوامع: 72/1 .

[3] انظر: الارتشاف: 593/2 .

(رَبَعات) بفتح الباء جمع (ربْعة) بسكونها، وإنَّما هو جمع (رَبَعة)، ونسبه لابن سيده[1]. ونسب للمبرد القول بجواز جمع (لَجَبة) بفتح الجيم على (لَجْبات) بسكونها[2]، ونسب لقطرب القول بجواز جمع "فَعْلة" على "فَعَلات" مثل: ضَخْمة وضخمات قياساً على ما ليس بصفة.

– نبَّه ابنُ مالك إلى منع الضمَّةِ قبل الياء، والكسرةِ قبل الواو، عليه فلا يجوز ضمُّ عين (مُنْية)، كما لا يجوز كسرُ عين (ذِرْوة)، بل يُقتصر فيهما على التسكين أو الفتح، أمّا مكسور الفاء معتلُّ اللام بالياء مثل "لِحْية" ففي كسر عينه خلاف، فبعض البصريين منعه لاستثقال الياء بعد كسرتين، وبعضهم أجازه. ونسب إلى الفرَّاء منع (فِعِلات) مطلقاً؛ لأنَّ وزن "فِعِل" مهمل إلاَّ فيما ندر مثل: إبِل، وبِلِز، وردَّ عليه ابن مالك بما يضيق المقام لذكره[3].

هذا تفصيل ما ذكره ابن مالك في جمع المؤنَّث ذي الهاء، وما يهمُّنا في هذه المسألة أنَّه جعل هذه الأحكام المتعلِّقة بجمع المؤنَّث ذي الهاء مثل: (تَمْرة) و(غُرْفة) و(كِسْرة)، منطبقة على المؤنَّث الثلاثيِّ المجرَّد من الهاء، مثل: (دَعْد) و(جُمْل)،

---

[1] قال ابن سيده: "والمؤنث (رَبْعة) و (رَبَعة) كالمذكر، وأصله له، وجمعهما (رَبَعات) حركوا ثانيه وإنْ كان صفة لأنَّ أصل رَبْعَةٍ اسمٌ مؤنثٌ وقع على المذكر والمؤنث، فوُصِفا به، وقد يُقال (رَبْعات) بسكون الباء فيُجمع على ما يُجمع هذا الضرب من الصفة" المحكم والمحيط الأعظم: 140/2 .

[2] قال المبرد: "... وأمّا قولهم: شاة لَجْبة وشاء لَجَبات، فزعم سيبويه أنَّهم يقولون: لَجْبة ولَجَبة، وإنَّما قالوا: لَجَبات على قولهم: لَجَبة، وقال قوم: بل حرَّك لأنَّه لا يلتبس بالمذكر، لأنَّه لا يكون إلاَّ في الإناث، ولو أسكنه فسُكِّن على أنَّه صفة كان مصيباً. وقد جاء في الأسماء بالإسكان في "فَعْلة" أنشدوا لذي الرمة:

..... ورفْضات الهوى في المفاصل" المقتضب: 191/2، 192

[3] انظر: شرح التسهيل: 100/1 . 104 .

و(هِنْد)، مستندا على تسوية سيبويه بينهنَّ في جميع الأحكام، محترزاً بذكر الأمثلة الثلاثة: دعد، وجُمْل، وهند، . وهي أسماء ثلاثية صحيحة العين الساكنة غير المضعَّفة وليست صفة . من الاسم المؤنَّث الثلاثيِّ معتل العين نحو: جَوْزة، ودِيْمة، ودُوْلة، ومن متحرك العين مثل: شجَرة، وسَمُرة، ونَمِرة، ومن مضعَّف العين مثل: حَجَّة، وحِجَّة، وحُجَّة، ومن الصفة مثل: ضَخْمة، وجِلْفة، وحُلْوة. وحكم لهذه الأسماء المؤنَّثة بإطلاق الإتباع، فلا فرق بين مفتوح الفاء ومضمومها ومكسورها من ذي الهاء والمجرَّد منها، نحو: تَمَرات وغُرُفات وكِسِرات، ودَعَدات وجُمُلات وهِنِدات.

وإذا رجعنا إلى سيبويه فإنَّنا نجده يقول: "وقد يجمعون المؤنَّث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنَّث مثله، وذلك قولهم: عُرُسات وأَرَضات، وعِيْر وعِيَراتٌ، حرَّكوا الياء وأجمعوا فيها على لغة هذيل لأنَّهم يقولون: بَيَضات وجَوَزات..." [1]. ويقول في موضع آخر: "وإذا سمَّيْتَ امرأة بدعْدٍ فجمعْت بالتاء قُلْتَ: دَعَداتٌ فثقَّلْتَ كما ثقَّلتَ أَرَضَات؛ لأنَّك إذا جمعْتَ الفَعْلَ بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفَعْلَة من الأسماء، وقولهم: أَرَضَات دليل على ذلك. وإذا جمعْتَ جُمْلَ على من قال ظُلُماتٌ قُلتَ: جُمُلات، وإنْ شئتَ كسَّرتها كما كسَّرتَ عَمْراً فقلت: أدعدٌ. وإنْ سمَّيتَ بهندٍ أو جُمْلٍ فجمعْتَ بالتاء فقلتَ: جُمُلات ثقَّلتَ في قول من ثقَّل ظُلُماتٌ، وهِنِدات فيمن ثقَّل في الكسرة فقال: كِسِرات، ومن العرب من يقول كِسْراتٌ، وإنْ شئتَ كسَّرتَ بُرداً وبِشراً فقلتَ: أهنادٌ وأجمالٌ"[2].

وفي النصَّين السابقين صرَّح سيبويه بأنَّ الاسم الثلاثي المجرَّد من هاء التأنيث يجوز جمعه بالألف والتاء كجمع ما فيه الهاء، أي أنَّه سوَّى بينهما في الحكم كما نقل عنه ابن مالك، وعلَّل سيبويه التسوية بينهما في الجمع بالألف والتاء بأنَّ كلاً منهما اسم

---

[1] الكتاب: 600/3 .

[2] السابق: 397/3 .

مؤنَّث، ومن خلال الأمثلة التي ساقها (عُرُسات، وأَرَضَات) في النصِّ الأول، و(جُمْل، ودَعْد، وهِنْد) في النصِّ الثاني نلاحظ أنَّها أسماء ثلاثية عينها صحيحة ساكنة غير مضعَّفة، وليست صفات، وجميعها مجرد من هاء التأنيث، وقد استغنى عن سرد القاعدة مكتفياً بذكر الأمثلة، ومع أنَّه صرَّح بالتسوية بين المؤنَّث ذي الهاء والمجرَّد منها في جمعهما بالألف والتاء بقوله في النصِّ الأول: "وقد يجمعون المؤنَّث الذي ليست فيه هاء التأنيث بالتاء، كما يجمعون ما فيه الهاء؛ لأنَّه مؤنَّث مثله"، وبقوله في النصِّ الثاني: " ... لأنَّك إذا جمعْتَ الفَعْلَ بالتاء فهو بمنزلة جمعك الفَعْلَة من الأسماء"، لم يكتف بذلك بل ضرب أمثلة توضح مراده فسوَّى بين ظُلْمة وجُمْل، فجمعهما على ظُلُماتٍ وجُمُلاتٍ، والأول منهما اسم مؤنث بالهاء، والآخر بدونها، وقد ذكر التثقيل فيهما، وهو إتباع عينُها الفاءَ المضمومة وسوَّى بين كِسْرة وهِنْد، فجمعهما على كِسِرات وهِنِدات، بكسر العين تبعاً للفاء، والأول منهما مؤنث بالهاء، والآخر مجرَّد منها، أمَّا في أرْض ودعد فقد جمعهما على أرَضات ودَعَدات، بفتح العين تبعاً للفاء، ولكنَّهما لا يختلفان، فكلاهما اسم مؤنث بغير هاء في مفرده.

وقد وصف سيبويه الإتباع بالتَّثقيل، وبيَّن أنَّ من العرب من يقول في هِنْد هِنِدات، كما يقول في الكِسْرة: كِسِرات بكسرتين، ومنهم من يقول في جُمْل: جُمُلات بضم الأوَّل والثاني كما يقول: ظُلُمات[1]. وفي موضع آخر ذكر أنَّ من العرب من يخفِّف فيفتح عين (فِعْلة) فيقول: قِرَبات، وسِدَرات، وكِسَرات، كما فتحوا عين (فُعْلة) فقالوا في جمع غرفة غُرَفات بفتح الراء[2].

ومن أمثلة شيخ النحاة نفهم أنَّه يجوز في مضموم الفاء نحو (غُرْفة) . إضافة إلى الإتباع . فتحُ العين (غُرَفات)، وتسكينها (غُرْفات). كما يجوز في مكسور الفاء نحو:

---

[1] انظر: الكتاب: 397/3 .

[2] انظر: السابق: 581/3 .

(كِسْرة) ـ إضافة إلى الإتباع ـ فتحُ العين (كِسَرات)، وتسكينها (كِسْرات)، فيكون في كلٍّ واحد منهما ثلاثة أوجه. أمَّا مفتوح الفاء فالإتباع فيه لازم إذا استوفى الشروط.

وبعد هذا العرض يمكن القول بأنَّ ابن مالك قد سار على نهج سيبويه في هذه المسألة، غير أنَّه فصَّل ما أجمله سيبويه فيها، إلاَّ أنَّني وجدت بعض النُّحاة يعترضون عليهما في بعض الجزئيات، ومن اعتراضاتهم أنَّ ابن مالك ذكر اللغة المشهورة في (أهْلات) وهي الفتح، واستشهد ببيت سيبويه:

وَهُمْ أَهَلاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بنِ عَاصِمٍ إذَا أَدْلَجُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوْثَرَا

وعلَّق على الشاهد بقوله: "وقيل أيضاً: أهلة بمعنى أهل، حكاه الفرَّاء، فالأوْلَى بأهْلات أن يكون جمعاً له لا لأهل"[1].

واعترض عليه ابن يعيش فقال: "... وأمَّا أهلات فهو جمع أهلة بالتاء، وليس بجمع أهل كما ظنَّه صاحب الكتاب، ألا ترى أنَّ أهلاً مذكر يجمع بالواو والنون نحو أهلون"[2]. وعلَّق البغداديُّ ـ أيضاً ـ على الشاهد بما يدلُّ على مخالفته لما ذهب إليه سيبوية، فقال بعد أنْ ذكر الشاهد: " على أنَّه جمع أهلة، جُمِع باعتبار اسميَّته، ولهذا فتح عينه وفيه ردٌّ على سيبويه في زعمه أنَّه جمع أهل"[3].

وسيبويه لم يغفل عن معرفة (أهلات) أهو جمع أهل أم جمع أهلة ؟ فقد فصَّل الكلام فيه بقوله: "... وقالوا: أهْلاتٌ، فخفَّفوا، شبَّهوها بصعْبات حيث كان أهلٌ مذكَّراً تدخله الواو والنون، فلمَّا جاء مؤنثاً كمؤنث صعب فُعِل به كما فُعِل بمؤنث صعب. وقد قالوا: أهَلاتٌ فثقَّلوا، كما قالوا: أرَضات..."[4].

---

[1] شرح التسهيل: 101/1 .

[2] شرح المفصَّل: 31/5 .

[3] الخزانة: 96/8، 97 .

[4] الكتاب: 600/3 .

قال الأعلم الشنتمري: "الشاهد فيه جمع أهل على أهَلات بالألف والتاء وتحريك الثاني، ووجه دخول الألف والتاء فيه حمله على معنى الجماعة؛ لأنَّه يؤدي عن معناها وإن لم تكن فيه الهاء، فجمع بالألف والتاء كما تجمع"[1]. وفي قوله ترجيح لرأي سيبويه، وتعليل لجمع "أهل" بألف وتاء.

وفي نظري أنَّ ابن مالك . أيضاً . يرى ما يراه سيبويه، والدليل على ذلك تضعيفه لرأي الفراء بقوله: "وقيل"، وهي عبارة يفهم منها أنَّ هذا ليس بالمرضيِّ عنده.

المطلبُ الثالثُ/ القول في منع الفرَّاء الجمع على فِعِلات بكسرتين:

اتَّفق النُّحاة على منع إتباع عين (رِشْوة) فاءها؛ لِما يترتَّب عليه من قلب الواو ياء؛ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، فلا يقال: رِشِوات لمَّا كان يؤدِّي إلى هذا التغيير الذي تلتبس معه بنات الواو ببنات الياء[2]، واختلفوا في إتباع عين (فِدْية) فاءها فمنهم من منعه لتوالي كسرتين وياء، كأنَّها ثلاث كسرات، قال ابن عصفور في باب حكم الاسم المجموع بالألف والتاء: "... وإنْ كان معتلَّ اللام فحكمه حكم الصحيح ما لم تكن اللام ياءً، فإن كانت ياءً فإنَّها لا يجوز فيها الإتباع، نحو (مِرْية) تقول في جمعه: مِرْيات، ومِرَيات، ولا يجوز: مِرِيات بإتباع حركة العين للفاء"[3].

وقد أجاز ذلك سيبويه حيث قال: "...ولكنَّه لا بأس بأنْ تقول في مِدْيةٍ مِدِياتٌ كما قُلتَ في خُطوةٍ خُطُواتٌ؛ لأنَّ الياء مع الكسرة كالواو مع الضمَّة..." [4]. ونسب أبو

---

[1] تحصيل عين الذهب بهامش الكتاب: 225/2 .

[2] انظر: المقتضب: 194/2، وشرح التسهيل: 102/1، والتذييل والتكميل: 50/2، وشرح الجمل لابن عصفور: 89/1.

[3] شرح الجمل: 89/1.

[4] الكتاب: 411/4 .

حيَّان لشيخه ابن الضائع في مثل مِدْية وفِدْية جوازَ الإتباع تبعاً لسيبويه ومن وافقه[1].

أمَّا جمع (فِعْلة) صحيح اللام مثل (سِدْرة) فقد نصَّ سيبويه على جواز جمعه على (سِدِرات) بإتباع عينه الفاء[2]، وإلى مثل ذلك ذهب الأخفش[3]. وأمَّا الفرَّاء فقد نسب إليه ابنُ مالك القولَ بمنع (فِعِلات) مطلقاً؛ لأنَّ وزن (فِعِل) مهمل إلاَّ فيما ندر مثل: إبِل، وبِلِز[4].

وقد أجاب ابن مالك على ما ذهب إليه الفرَّاء من عدم جواز جمع (فِعْلة) على (فِعِلات) بالإتباع بأربعة أوجه، رابعها أنَّ العرب استعملت (فِعِلات) جمعاً لـ(فِعْلة) كـ(نِعِمات) في جمع (نِعمة)، معتمداً في ذلك على أنَّ سيبويه أشار إلى أنَّ العرب لم تجتنب استعماله كما لم تجتنب استعمال (فِعْلات)، وأنَّ مِن العرب مَن استسهل النطق بكسر عين (فِعِلات) فيما لامه واو مثل (رِشِوات) ولم يستسهل النطق بضمِّ عين فِعْلات فيما لامه ياء، وعليه فإنَّ (فِعِلات) أحقُّ بالجواز من فُعُلات[5]. وما نسبه ابن مالك إلى سيبويه من أنَّ العرب جمعوا (فِعْلة) على (فِعِلات) نصَّ عليه في الكتاب بقوله: " وإنْ سمَّيتَ بهندٍ أو جُمْلٍ فجمعْتَ بالتاء فقلتَ: جُمُلات ثقَّلتَ في قول من ثقَّل ظُلُماتٌ، وهِنِدات فيمن ثقَّل في الكسرة فقال: كِسِرات، ومن العرب من يقول كِسْراتٌ، وإنْ شئتَ كسَّرتَ بُرداً وبِشراً فقلتَ: أهنادٌ وأجمالٌ"[6].

وقال في موضع آخر: "وما كان (فِعْلةً) فإنَّك إذا كسَّرته على بناء أدني العدد

---

[1] انظر: الارتشاف: 596/2.

[2] انظر: الكتاب: 397/3.

[3] انظر: معاني القرآن: 182/1.

[4] انظر: شرح التسهيل: 102/1، 103 .

[5] انظر: السابق: 103/1 .

[6] الكتاب: 397/3 .

أدخلتَ التاء وحرَّكتَ العين بكسرة، وذلك قولك: قِرِباتٌ وسِدِراتٌ وكِسِراتٌ، ومن العرب من يفتح العين كما فُتحتْ عينُ فُعْلةٍ، وذلك قولك: قِرَباتٌ وسِدَراتٌ وكِسَراتٌ"[1]. وفي النصين دليل على صحة ما نسبه ابن مالك لشيخ النحاة، ودقَّة فهمه لمراده.

أمَّا أصل المسألة وهو ما نسبه ابن مالك للفرَّاء من منع جمع (فِعْلة) على (فِعِلات) بكسرتين ففيه تعسُّف على الفراء . حسب رأيي . إذ لم يصرِّح بالمنع وإنَّما نسب للعرب قلَّةَ جمعهم (فِعْلة) على (فِعِلات)، واختيارهم . في الأغلب . جمعَها على (فِعَل)؛ وذلك كراهة الثقل من توالي كسرتين، حيث قال عند تفسيره لقوله تعالى:﴿ بِنِعْمَةِ اللهِ﴾[2]: "وقد قُرئت[3]: بنِعمات الله، وقلَّما تفعل العرب ذلك بفِعْلةٍ: أنْ تُجمَعَ على التاء، إنَّما يجمعونها على فِعَلٍ؛ مثل: سِدْرة وسِدَر وخِرْقةٍ وخِرَق. وإنَّما كرهوا جمعه بالتاء لأنَّهم يُلزِمون كسر ثانيه إذا جمع، كما جمعوا ظُلْمة ظُلُمات فرفعوا ثانيها إتباعاً لرفعَة أوَّلها، وكما قالوا: حَسَراتٌ فأتبعوا ثانيها أوَّلها، فلمَّا لزمهم أنْ يقولوا: بنِعِمات استثقلوا أنْ تتوالى كسرتان في كلامهم لأنَّا لم نجد ذلك إلاَّ في الإبل وحدها، وقد احتمله بعض العرب فقال: نِعِماتٌ وسِدِراتٌ"[4].

ففي أوَّل النص صرَّح بأنَّ جمع (فِعْلة) بالألف والتاء قليل عند العرب، وأنَّ الكثير جمعها جمع تكسير، وفي آخر النص صرَّح بأنَّ بعض العرب احتملوا الثقل فجمعوا (فِعْلة) على (فِعِلات) بالألف والتاء وبالإتباع، وكأنِّي به يجعل ذلك مقصوراً فيه على السَّماع فلا يُقاس على ما ورد منه.

---

[1] السابق: 580/3، 581 .

[2] لقمان: من الآية 31 .

[3] قال ابن جنِّي: "ساكنة العين، قرأها جماعة منهم الأعرج" المحتسب: 170/2 .

[4] معاني القرآن: 329/2، 330 .

المطلبُ الرَّبعُ/ إذا كان الفعل على وزن (أفْعَلَ) يُصاغ منه فِعلُ التعجُّبِ قياساً:

ذكر النُّحاة شروطاً للأفعال التي تُبْنى منها صيغُ التعجُّب، قال أبو حيَّان: "صيغ التعجُّبِ تُبنى من فِعْلٍ ثلاثيٍّ مجرَّدٍ تامٍّ مثبتٍ متصرِّفٍ قابلٍ معناه للكثرة غيرِ مبنيٍّ للمفعول، ولا مُعبَّرٍ عن فاعله بأفعلَ فعلاء"[1]. وقد فصَّل النحاة الكلام فيما كان على وزن (أفْعَل)، وذكروا أنَّ في حكم التعجُّب منه ثلاثةَ مذاهب[2]:

أوَّلها: أنَّه لا يجوز أنْ تُبنى صيغ التعجُّب من (أفْعَلَ) مطلقاً.

ثانيها: أنَّه يجوز بناؤها من (أفْعَلَ) مطلقاً.

وثالثها: التفصيل بين أن تكون الهمزة في (أفْعَلَ) للتعدية فلا يجوز، وبين أن تكون لغيرها فيجوز.

وقسَّمها بعضهم إلى[3]:

. إطلاق القول بالقياس.

. إطلاق القول بالاقتصار على السَّماع.

. والتفصيل المذكور في التقسيم الأوَّل.

وذهب ابن مالك إلى أنَّه قد يُبْنى فعلُ التَّعجُّب من الثلاثي المزيد فيه، فيُقال في اشتدَّ: ما أشدَّه، وفي اشتاق: ما أشوقه، وفي اختصر: ما أخصره، وفي ذلك شذوذ من وجهين: أحدهما: أنَّها أفعالٌ مزيدةٌ، والثاني: أنَّها من فعل المفعول لا الفاعل.

ثمَّ نبَّه على أنَّ ما كان من الأفعال على وزن (أفعل) لم يُقتَصرْ في صوغ فعل التعجُّب منه على المسموع، بل حَكَـمَ باطِّراد وقـياس ما لم يُسمـعْ منه على ما سُمِـعَ

---

[1] الارتشاف: 2077/4 .

[2] انظر: الارتشاف: 2078/4، والتذييل والتكميل: 239/10، والمساعد: 163/2، 164 .

[3] انظر: شرح الجمل لابن الفخَّار: 392/1 .

ما لم يمنع مانع من ذلك، مقوِّياً حكمه بأنَّه مذهب سيبويه والمحقِّقين من أصحابه[1].

ثمَّ تحدَّث عمّا كانت فيه الهمزة للتعدية كأعطى، وما كانت همزته لغيرها كأغفى، فقال: "... ولا فرق بين ما كانت همزته للتعدية كأعطى وبين ما همزته لغير التعدية كأغفى، وشهد بأنَّ هذا مذهب سيبويه قولُه في باب التعجُّب المترجم **بهذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجرِ مجرى الفعل ولم يتمكَّنْ تمكُّنه**[2]: **وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ**. هذا نصُّه، فسوَّى بين الثلاثة في صحَّة بناء التعجُّبِ منها، وأطلق القول بأفعل فعلم بأنَّه لا فرق بين ما همزته للتعدية وبين ما همزته لغير التعدية، كما فعل ابن عصفور إذ أجاز القياس على ما أغفى زيداً، ولم يقسْ على ما أعطاه؛ لأنَّ همزته معدِّيةٌ وهو تحكُّمٌ بلا دليل. هذا مع أنَّ سيبويه قال بعد قوله: **وبناؤه أبداً من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ: فشبيه هذا بما ليس من الفعل نحو لات، وما، وإنْ كان من حسُن وكرُم وأعطى**[3]. ولم يفرِّقْ بين أعطى وبين حسُن وكرُم، مع العلم بأنَّ همزة أعطى معدِّية لأنَّه يُقالُ: عطوتُ الشيء بمعنى تناولته، وأعطيته فلاناً فيصير عطوت بالهمزة متعدِّياً إلى اثنين بعد أنْ كان دونها متعدِّياً إلى واحد.

ومن تصريح سيبويه باطِّراد ما أعطاه وشبهه قوله في الربع الآخر من كتابه[4]: **هذا باب ما يُستغنى فيه عن ما أفعله بما أفعل فعله، كما استُغنيَ بتركتُ عن ودعْتُ، وكما استُغنيَ بنسوة عن أنْ يجمعوا المرأة على لفظها. وذلك في الجواب، ألا ترى أنَّك لا تقول: ما أجوبه، وإنَّما تقولُ: ما أجود جوابه.** ثمَّ قال: **ولذلك لا تقول: أجوب به وإنَّما تقول: أجود بجوابه، ولا يقولون في قال يقيل ما أقيله، استغنوا بما أكثر قائلته،**

---

[1] انظر: شرح التسهيل: 46/3 .

[2] الكتاب: 72/1، 73.

[3] السابق: 73/1 .

[4] الكتاب: 99/4 .

وما أنومه في ساعة كذا وكذا كما قالوا: تركتُ ولم يقولوا ودعْتُ. هذا نصُّه"[1].

فظاهر كلام سيبويه أنَّه يجوز بناء صيغة التعجُّب من (أفْعَلَ) قياساً، وهو ما فهمه ابن مالك من النصوص التي نقلها من الكتاب، وتأثَّر بها عندما حكم بأنَّه لا فرق بين ما كانت همزته للتعدية، وما كانت لغير التعدية في صحَّة بناء صيغة التعجُّب منها، وهذا المذهب الذي اختاره تبعاً لسيبويه نُقِل عن الأخفش[2] وصحَّحه ابن هشام الخضراوي[3] والصَّفَّار[4]، ونصره أبو علي الشلوبين بقوله: "وسيبويه يُجري (أفْعَلَ) مجراه[5]، فقولهم: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف عنده قياس، وعند الأوَّلين شاذ، والذي قاله سيبويه أولى لوجهين: أحدهما: كثرة ما جاء في ذلك في أفعل، فقد أوردوا منه حروفاً كثيرةً، ولم يكثر ذلك في غير (أفعل)، مما زاد على الثلاثة كثرته في (أفعل).

والثاني: أن المعنى الذي لم يكن . وذلك في غير (أفعل) مما زاد على الثلاثة . إنما هو الإخلال، وذلك معدوم هنا، فإنه لا فرق في اللفظ بينه متعجَّبا منه وغير متعجَّب منه"[6]، ومن النحاة من لم يجز بناء صيغة التعجب من(أفعل)، ونسب للأخفش[7]،

---

[1] شرح التسهيل: 47/3 .

[2] انظر: شرح الرضي على الكافية: 230/4، والمساعد: 163/2، 164، والارتشاف: 2078/4.

[3] انظر رأيه في: المساعد: 163/2، 164، والارتشاف: 2078/4..

[4] انظر رأيه في: المساعد: 163/2، 164.

[5] أي مجرى الثلاثي غير المزيد فيه.

[6] التوطئة ص268 .

[7] انظر رأيه في : شرح جمل الزجاجي لابن خروف 575/1، وشرح المفصل لابن يعيش 144/7، والمساعد 164/2، وشرح الرضي على الكافية 230/4، والارتشاف 2078/4، وشرح التصريح 68/2 .

أيضا، وللجرمي [1]، والمازني[2]، والمبرِّد[3]، وابن السَّرَّاج[4]، والفارسيِّ[5] والرمَّاني[6]، والرمَّاني[6]، والجرجاني[7]، والصيمريِّ[8]، والشاطبي[9].

وذهب ابن عصفور إلى التفصيل بين أنْ تكون همزة (أفْعَلَ) للتعدية، فلا يجوز أنْ تُبنى منه صيغة التعجُّب، أو لا تكون فيجوز، فقال: "... وإنْ كان على وزن (أفْعَلَ)، ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجُّبُ منه؛ نحو قولهم: ما أخطأه، وما أصوبه، وما أنتنه، وما أظلَّه، وما أضوأه، ولم يقولوا: ما أجوبه، استغناءً عن ذلك بقولهم: ما أحسنَ جوابه، وإنْ كانت للتعدية لم يجُزْ التعجُّبُ منه إلاَّ أنْ يشذَّ من ذلك فيُحفَظ ولا يُقاسُ عليه، والذي شذَّ من ذلك قولهم: ما آتاه للدراهم، وما أعطاه للدنانير، وما أولاه للمعروف، وما أضيعه للشيء..." [10]. وتعقَّبه الشاطبيُّ بقوله: "والذي يَرِدُ عليه على مذهبه هنا أنَّ هذه التفرقةَ لم يقُلْ بها أحدٌ، ولا ذهب إليه نحويٌّ، ويكفيه في الرَّدِّ مخالفتُه للإجماع، بناءً على أنَّ إحداثَ قولٍ ثالثٍ خرقٌ للإجماع"[11].

---

[1] انظر رأيه في: الارتشاف: 2078/4، والمقاصد الشافية: 466/4.

[2] انظر رأيه في: شرح التصريح: 68/2، والارتشاف: 2078/4، والمساعد: 164/2.

[3] انظر رأيه في: شرح المفصَّل لابن يعيش: 144/7، والمساعد: 163/2، 164، شرح التصريح: 68/2 والارتشاف: 2078/4، والمقاصد الشافية: 466/4.

[4] انظر رأيه في: الأصول: 152/3.

[5] انظر رأيه في: المساعد: 163/2، 164، وشرح التصريح: 68/2، والارتشاف: 2078/4.

[6] انظر: شرح كتاب سيبويه: 267/1.

[7] انظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 379/1.

[8] انظر: التبصرة والتذكرة: ص155 .

[9] انظر: المقاصد الشافية: 466/4 . 471 .

[10] المقرِّب: ص110 .

[11] المقاصد الشافية: 471/4 .

فهرس المصادر والمراجع

. القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع.

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق د.رجب عثمان محمّد مطبعة المدني، مصر، نشر مكتبة الخانجي، ط1، 1998م.

ـ الأصول في النّحو، لابن السّرّاج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة بيروت ط3، 1988م.

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط/ 1998 .

ـ البغداديات، للفارسي، دراسة وتحقيق صلاح الدين عبد الله السنكاوي مطبعة العاني، بغداد، ط/1983م.

. تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي، للصيمري، تحقيق د. يحي مراد، دار الحديث، القاهرة ط/2005م.

. تحصيل عين الذّهب في علم مجازات العرب، للأعلم الشنتمري، بحاشية الكتاب مؤسسة الأعلميّ للمطبوعات، بيروت، ط 1990م.

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان، حققه الأستاذ الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1/ 1997.

. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، تحقيق الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، مطابع الحميضي، ط2/ 2001م.

ـ توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان دار الفكر العربي، ط1/ 2001م.

. التوطئة، لأبي علي الشلوبين، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع ط2/ 1401 هـ . 1981م.

ـ حاشية الصبان على الأشموني، للصبان، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد المكتبة التوفيقية، القاهرة.

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للبغداديّ، الناشر مكتبة الخانجي القاهرة، ط4/ 1997م.

. سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق أحمد فريد أحمد، المكتبة التّوفيقيّة مصر بدون تاريخ.

. شرح التّسهيل، لابن مالك، تحقيق د. عبد الرّحمن السّيّد، و محمّد بدوي المختون هجر للطباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1/ 1990م.

ـ شرح التّصريح على التّوضيح، للشيخ خالد الأزهريّ، دار إحياء الكتب العربيّة بدون تاريخ.

. شرح جمل الزجاجي، لابن خروف، من الأول حتى نهاية باب المخاطبة إعداد الدكتورة سلوى محمد عمر عرب، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو بكلية اللغة العربية، بمكة المكرمة، سنة 1419 هـ.

. شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، إشراف الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 1998م.

ـ شرح جمل الزجاجي، لابن الفخّار، تحقيق الدكتورة روعة محمد ناجي دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1/ 2013م.

ـ شرح الرّضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط1996/2م.

. شرح كتاب سيبويه، للرماني، (الجزء الأول)، تحقيق ودراسة محمد إبراهيم يوسف شيبة، بحث مقدَّم لنيل درجة الدكتوراه، في جامعة أم القرى، مكة المكرمة سنة 1414هـ 1415هـ.

. شرح المفصّل، لابن يعيش، توزيع مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ .

ـ شرح المفصل المسمى بالتخمير، للخوارزمي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط1/ 2000م.

. الصحاح، للجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين بيروت، لبنان ط1987/4م.

ـ العدد في اللغة، لابن سيده، تحقيق عبد الله بن الحسين الناصر، وعدنان بن محمد الظاهر، ط1993/1م.

ـ علل النحو، للوراق، تحقيق محمود محمد محمود نصار، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، ط2/ 2008م.

. القاموس المحيط، للفيروز أبادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة بإشراف نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط8/ 1426 هـ 2005 م.

. كتاب سيبويه، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، دار الجيل، ط1/ بدون تاريخ .

. لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط1/ بدون تاريخ .

ـ المحتسب في شواذ القراءات، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرَين مطابع روز اليوسف الجديدة، ط/1999م.

ـ المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق الدكتور عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط1/ 2000م.

ـ المخصص، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي بيروت لبنان، ط1/ 1417هـ . 1996م.

. المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط/1980م.

. معاني القرآن، للأخفش، تحقيق هدى محمّد قراعة، مطبعة المدنيّ، نشر مكتبة الخانجيّ ط1/ 1990م.

ـ معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمّد عليّ النّجّار دار السرور بدون تاريخ .

. معاني القرآن وإعرابه ، للزّجّاج ، شرح وتحقيق د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب بيروت ، ط1988/1م.

. معجم البلدان، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط2/ 1995م.

. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1/ 2007م.

. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر، العراق، ط/ 1982م.

. المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت بدون تاريخ.

. المقرّب، لابن عصفور، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، و عليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1998م.

ـ نتائج التّحصيل في شرح كتاب التّسهيل، للدلائي، الجزء الأوّل، تحقيق د. مصطفى الصّادق العربيّ، نشر الكتاب والتّوزيع والإعلان والمطابع، بنغازي بدون تاريخ .

. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطيّ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط/ 2001م.

الفهرس

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
1	الافتتاحيـــــــــــــــة		5
2	أثر الثقافة في تصوير المرأة بالبقرة الوحشية في الشعر الجاهلي.	د. محمد سليمان عبد الحفيظ	6
3	إعداد الأستاذ الجامعي وتأهيله.	د. جمعة محمد بدر	44
4	الاكتئاب النفسي "الأسباب- الأعراض- أساليب العلاج"	د.عبد السلام عمارة إسماعيل	72
5	جهود المالكية في تخريج الفروع على الأصول.	د. إبراهيم مفتاح الصغير	83
6	تقويم المرشد التربوي لمظاهر السلوك المدرسي.	د. مفتاح محمد الشكري	102
7	الحركة التشكيلية المعاصرة في ليبيا.	أ. حسين ميلاد أبو شعالة	135
8	تلوث البيئة البحرية في مدينة الخمس.	أ. خالد أحمد قناو	150
9	سلوك المدرب الرياضي في الإعداد الدافعي قبل المباريات في كرة السلة.	أ. إبراهيم محمد الجدي	179
10	السلاسل الزمنية: نموذج لاسترجاع المعلومات	أ. عماد عبد الأمير الحسيني أ. نورس كاظم يوسف	201
11	اتجاهات مدرسات ومدرسي المواد المختلفة نحو التربية البدنية تبعاً لحجم الممارسة الرياضية"	د. ميلود عمار النفر أ. محمد عبد الله ترحبات أ. عبد الجليل إمحمد سليمان	216
12	الصرف الصحي المنزلي. طرقه وأساليبه "دراسة تطبيقية على منطقة الخمس"	أ. خالد محمد بالنور	231

ر.ت	عنوان البحث	اسم الباحث	الصفحة
13	تجربة التشرد "التهجير القسري" وتأثيره على الأسر والأطفال في ليبيا	أ. خالد محمد عقيل	249
14	تاريخ الجالية الإيطالية في ليبيا ونشاطها الاقتصادي.	د. محمد محمد سويب د. محمد مسعود عاشور	264
15	"الشاذ والقليل" معناهما ونماذج منهما في بعض اللغات	أ. عبد الرحمن الصابري	285
16	نمط التسويف الأكاديمي وأسبابه لدى طلاب الدراسات العليا بجامعة المرقب	د. مفتاح أبوجناح	308
17	مسائل صرفية اتبع فيها ابن مالك مذهب سيبويه	د. علي محمد بن ناجي	338
18	آراء النحاة في "لا سيما"	أ. جبريل محمد عثمان	360
19	آثار الاستعمار الأوربي على أفريقيا	د. نجمي رجب ضياف	374
20	Teaching Large Classes	د . جلال علي بالشيخ	417
21	Mixed; Axisymmetric and Non- axisymmetric Field Generation	د. الهاشمي ادراه	431
22	Writing an Argument	نهاد أحمد الترهوني	445
23	Perceptions and Preferences of ESL Students Regarding the Effectiveness of Corrective Feedback in Libyan Secondary Schools	د/ حسين علي بالحاج	454
24		أ/ مبروكة محمد عبد الرحمن	479
25	الفهرس		487

يشترط في البحوث العلمية المقدمة للنشر أن يراعى فيها ما يأتي :

- أصول البحث العلمي وقواعده .
- ألا تكون المادة العلمية قد سبق نشرها أو كانت جزءا من رسالة علمية .
- يرفق بالبحث المكتوب باللغة العربية بملخص باللغة الإنجليزية ، والبحث المكتوب بلغة أجنبية مرخصا باللغة العربية .
- يرفق بالبحث تزكية لغوية وفق أنموذج معد .
- تعدل البحوث المقبولة وتصحح وفق ما يراه المحكمون .
- التزام الباحث بالضوابط التي وضعتها المجلة من عدد الصفحات ، ونوع الخط ورقمه ، والفترات الزمنية الممنوحة للعديل ، وما يستجد من ضوابط تضعها المجلة مستقبلا .

تنبيهات :

- للمجلة الحق في تعديل البحث أو طلب تعديله أو رفضه .
- يخضع البحث في النشر لأوليات المجلة وسياستها .
- البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعبر عن وجهة نظر المجلة .

Information for authors

1- Authors of the articles being accepted are required to respect the regulations and the rules of the scientific research.

2- The research articles or manuscripts should be original, and have not been published previously. Materials that are currently being considered by another journal, or is a part of scientific dissertation are requested not to be submitted.

3- The research article written in Arabic should be accompanied by a summary written in English.
And the research article written in English should also be accompanied by a summary written in Arabic.

4- The research articles should be approved by a linguistic reviewer.

5- All research articles in the journal undergo rigorous peer review based on initial editor screening.

6- All authors are requested to follow the regulations of publication in the template paper prepared by the editorial board of the journal.

Attention

1- The editor reserves the right to make any necessary changes in the papers, or request the author to do so, or reject the paper submitted.

2- The accepted research articles undergo to the policy of the editorial board regarding the priority of publication.

3- The published articles represent only the authors viewpoints.